Egypt. J. Agric. Sci., 73 2022 (3): 29-41. .

Egyptian Journal of Agricultural Sciences

Journal homepage: www.ejarc.journals.ekb.eg

Print ISSN 2812-4847 Online ISSN 2812-4855

The Role of Micro-enterprises in Empowering of Rural Women in some Villages of Damietta Governorate, Egypt

By

Hoda M. Abd El Aal*

Department of Agricultural Extension and Rural Development, Faculty of Agriculture, Damietta University, 34517- Damietta, Egypt

ABSTRACT

This study aimed to highlight the role of micro-enterprises in empowering rural women by showing the extent to which these projects contribute to empowering rural women economically, socially and politically, and determining the factors affecting the role of these projects in empowering rural women. To achieve the objectives of this study, A regular random sampling of 148 rural women who own micro-enterprises was selected out of the total number of micro-enterprises managed by rural women in the intermediate community development associations in some villages of Damietta Governorate, Egypt. To analyze the field data, frequencies, percentages, arithmetic mean, Pearson's simple correlation coefficient and linear regression coefficient were used.

The study reached several findings, the most important of which are as follows: Micro-enterprises contributed to a high degree in empowering rural women, economically and socially to a high degree. In addition, the most important factors that affected the degree of contribution of these projects to empowering rural women are: duration of the project, the project's degree of success, the number of project workers and the value of the loan and ages of respondents. The study ended with a set of recommendations as follows: The necessity of training and qualifying rural women wishing to establish a micro-enterprise on all administrative and marketing aspects and that the organizations supporting micro-enterprises should provide low-interest financing facilities to rural women.

Keywords: *Micro-enterprises, empowering, rural women, Damietta*

دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية ببعض قرى محافظة دمياط بمصر

هدى مصطفى عبد العال*

قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة دمياط، 34517- دمياط، مصر

الملخص

استهدف هذا البحث تسليط الضوء على دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية، من خلال بيان مدي مساهمة هذه المشروعات في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً، تحديد المتغيرات المؤثرة على دور هذه المشروعات في تمكين المرأة الريفية. ولتحقيق أهداف هذا البحث تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من صاحبات المشروع متناهي الصغر والبالغ عددهن 148 مبحوثة من إجمالي عدد المشاريع متناهية الصغر المدارة بواسطة المرأة الريفية بجمعيات تنمية المجتمع الوسيطة ببعض قرى مركز كفر سعد محافظة دمياط، واستخدام تحليل البيانات الميدانية للتكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، ومعامل الانحدار الخطي المتعدد. وتوصل البحث لعدة نتائج

Received: 23.08.2022 Accepted: 05.01.2023 Available Online: 05.01.2023

*= Corresponding Author E-mail: hoda_mostafa@du.edu.eg

أهمها: أن المشاريع متناهية الصغر ساهمت بدرجة عالية في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً وانخفاض درجة مساهمة هذه المشاريع في تمكين المرأة سياسياً. وتمثلت أهم العوامل التي أثرت في درجة مساهمة هذه المشاريع في تمكين المرأة الريفية في مدة العمل بالمشروع، درجة نجاح المشروع، عدد العاملين بالمشروع، قيمة القرض، سن المبحوثة. وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ضرورة تدريب وتأهيل المرأة الريفية الراغبة في إقامة مشروع متناهي الصغر على كافة النواحي الإدارية والتسويقية وقيام المنظمات الداعمة للمشاريع متناهية الصغر بتقديم تسهيلات تمويلية بفائدة قليلة للنساء الريفيات.

الكلمات الاسترشادية: التمكين، المشروعات متناهية الصغر، المرأة الريفية، محافظة دمياط

1. مقدمة البحث

تعتبر المشروعات متناهية الصغر من أهم المداخل التي تقوم عليها استراتيجية التنمية المستدامة 2030 لتحقيق الأهداف التنموية، وذلك من خلال خلق فرص العمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة، وتوفير بنية تحتية مناسبة للتصنيع، بالإضافة إلى إنتاج سلع وخدمات تلبي الحاجات الأساسية للفقراء، هذه المزايا تزيد من أهميتها وتجعلها تستحق أن تكون في صدارة اهتمامات الحكومة. وانطلاقا من هذا الأمر فإن التنمية الريفية المستدامة الناجحة تستدعي الاهتمام بالمشروعات متناهية الصغر، وتشجيع الاستثمار فيها من خلال توفير السبل الكفيلة لنجاحها وتعزيز دورها في برامج التنمية الريفية المستدامة. وتشعبت الأنشطة التنموية لتنمية قدرات المرأة الريفية، ومن أهم هذه الأنشطة هو تشغيل المرأة الريفية وشمولها بالقروض التي يمولها الصندوق الاجتماعي لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تدر على المستفيدين منها دخلا مالية والذي تكون فيه سياسة الاقراض والتسديد ونظام العمل تمول من الخزينة العامة للدولة. والعائد من تشغيل المرأة الريفية في المشروعات ومتناهية الصغر ليس عائدا خاصا فحسب، بل إن له مردودات اجتماعية على المجتمع أيضا، فالمجتمع الذي تزيد فيه نسبة المشتغلين يكون لديه وعي قوي على استيعاب الأزمات والتأقلم والتكيف مع الظروف المختلفة.

1.1. المشكلة البحثية

تمتلك المشروعات متناهية الصغر أهمية كبيرة في استراتيجية التنمية المستدامة 2030، وذلك لما تتميز به من خصائص تجعلها أكثر فاعلية في استيعاب فائض العمل إذ أنها تستطيع توفير فرص عمل للمرأة الريفية في أنشطة ومجالات متنوعة، وكذلك تعد هذه المشروعات من أنسب الطرق لتحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة. وذلك لأنها لا تحتاج إلى رأسمال كبير، الأمر الذي يؤدي بنا إلى التغلب على بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة ظاهرة تأنيث الفقر. وقد صيغت المشكلة البحثية في ضوء أهدافها في صورة تساؤلات وهي: ما مدى تحقيق العائد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي من قدرة المشروعات متناهية الصغر على توفير فرص عمل للمرأة الريفية؟ وماهي المتغيرات المؤثرة على دور قيام هذه المشروعات في تمكين المرأة الريفية؟ وما هي أهم المشكلات التي تعترض نجاح مثل هذه المشروعات للقيام بدورها في تمكين المرأة الريفية.

2.1. أهداف البحث

يهدف البحث الحالي تسليط الضوء على دور المشاريع متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية من خلال:

1- التعرف على مدى مساهمة المشاريع متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية صاحبة المشروع اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً.

2- التعرف على المتغيرات المؤثرة على دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية.

3- التعرف على التحديات التي تعترض تمكين المرأة الريفية صاحبة المشروع متناهي الصغر.

4- التوصل لمقترحات لتفعيل دور المشروعات متناهية الصغر المدارة بواسطة المرأة الريفية في تحقيق الأهداف التنموية.

3.1. أهمية البحث

ترجع أهمية اختيار موضوع البحث إلى أن هذا الموضوع له أهمية بالغة سواء من الناحة النظرية أو التطبيقية والعلمية. فمن الناحية النظرية أصبحت المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ذات أهمية في تشغيل المرأة الريفية المؤهلة والعاطلة عن العمل. كذلك تعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وحشد الجهود في تعميق فكر العمل الحر، ودعم مبادرات تأسيس المشروعات الانتاجية، ونشر هذه الثقافة في المجتمع المصري، كما تنبع أهمية المشروعات متناهية الصغر من دورها في تعزيز جهود اعتماد المرأة الريفية على الذات ورفع مكانتها الاجتماعية في أسرتها ومجتمعها الريفي.

وتتمثل أهمية البحث من الناحية التطبيقية في الاستفادة من نتائج البحث في تقديم مقترحات تتعلق بوسائل وأساليب زيادة فعالية المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية، فهذه المشروعات أصبحت من أهم آليات التنمية الريفية داخل المجتمع المحلي. إن ما تقوم به هذه المشروعات يعتبر طفرة هائلة في تمكين المرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة، باعتبارها الركيزة التي تعتمد عليها عملية التنمية والتحديث داخل المجتمع الريفي.

2. الإطار النظري

تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة 2030 العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات والقضاء على كافة اشكال التمييز أو العنف أو الممارسات الضارة بكافة اشكالها إلى جانب المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة في كافة المجالات دون اقصاء من خلال حصول المرأة على الموارد الاقتصادية وحقوق الملكية

والخدمات المالية وذلك في إطار التشريعات الحاكمة. (المجلس القومي للمرأة، 2017).

واتساقاً مع رؤية مصر 2030 واستراتيجيتها للتنمية المستدامة التي تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية في الحقوق والفرص المتساوية لأفراد المجتمع، فبات من الضروري تحقيق أعلى درجات الاندماج الاجتماعي لكافة فئات المجتمع، فالاستقرار والتقدم لن يتحققا إلا من خلال ضمان مشاركة فعالة للمرأة الريفية في كافة مجالات الحياة.

ويرجع الاهتمام بالمرأة الريفية إلى أنها عنصرا بشرياً فعالاً يترك بصماته على معظم جوانب الحياة ويتعدى ذلك كونها عنصرا منتجاً يساهم في الارتقاء بدخل الأسرة ورفاهيتها. إن الدعوة إلى أهمية الإسراع بتنمية المرأة الريفية بات أمراً حيوياً وأساسياً لتحقيق الأهداف القومية للدولة، ولأثر ذلك الإيجابي على التنشئة الاجتماعية السليمة للأجيال، وتنمية قدرة المرأة الريفية على الإدارة الرشيدة لعملها، وزيادة كفاءتها في تعظيم القيمة المضافة وتقليل الفاقد من المنتجات، ومساهمتها في خلق قيم بيئية ايجابية وتنمية الشعور بالمسئولية المجتمعية ولهذا يمكن القول أن قيمة تمكين المرأة الريفية له عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية (بالي، 2009).

1.2. تمكين المرأة الريفية

تمكين المرأة الريفية عملية مركبة تهتم بإيجاد الخبرات والإمكانات المادية والفنية التي لا توفرها التنشئة الاجتماعية للمرأة، إلى جانب خلق تصورات ذاتية للمرأة عن نفسها تنطوي على الثقة والشجاعة فى اتخاذ القرار، والرأي الصائب، فضلاً عن تغير النظرة التمييزية للمجتمع ضدها. والتمكين بهذا المعنى ليس تدريباً، بل هو عملية اجتماعية نفسية توفر للمرأة الريفية فرصة الإسهام في حياة المجتمع، وتعزز أدوارها الايجابية سواء في البيت أو في العمل، أو في علاقتها مع الآخرين (أحمد، 2012).

وعرف حلمي (2003) تمكين المرأة الريفية بأنه " التحكم في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها".

ويشير مقداد وآخرون (2019) إلى مفهوم التمكين على أنه "قوة المرأة الريفية البناءة القائمة على الابتكار والمشاركة الفعالة والايجابية في الدور الثلاثي للمرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي" ويهدف التمكين إلى جعل التنمية المستدامة قائمة على أساس المشاركة بين الرجال والنساء على حد السواء في سائر الأعمال التنموية، فالتمكين الاقتصادي يشير إلى الحد من ظاهرة تأنيث الفقر، أما التمكين الاجتماعي فيسعي إلى مشاركة المرأة الريفية في اتخاذ القرارات على المستوى الأسري والمجتمع المحلي، وزيادة فرص مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني. ويوضح عبد الحميد (2007) أبعاد تمكين المرأة والتي تتضمن ما يلي:

1- التمكين الشخصي: يركز على إعطاء المرأة القوة والقدرة لإحداث تأثير إيجابي في حياتها، وتعتمد القوة الشخصية على الكفاءة والثقة بالنفس، ويشمل التمكين الشخصي تمكين المرأة من التمرد على العادات السيئة الراسخة.

2- التمكين الاجتماعي: يركز على إعادة الترتيب أو التغيير الجذري للقيم والمعتقدات المرتبطة بالمرأة، ويتضمن إعطاء الأمل في إحداث تغييرات وتحولات في مستوي حرية المرأة وكرامتها وإحساسها بالمسؤولية الاجتماعية.

3- التمكين الاقتصادي: هو قدرة المرأة في الحصول على الدخل الكافي لتعيش حياة كريمة، وتستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية.

4- التمكين التعليمي: يركز على تنمية قدرات المرأة التعليمية من خلال مواجهة مشكلة التسرب من التعليم، محو الأمية وإعداد المشاريع التعليمية.

5- التمكين السياسي: يركز على تكوين النظام السياسي الذي من خلاله تشارك المرأة بأسلوب قد يؤثر في تخطيط السياسة التي تؤثر في حياتها ويكون هذا على المستوى القومي والمجتمعي.

2.2. دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية

لتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة الريفية، ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لما لها من الأثر المتوقع في استدامة التنمية الريفية. فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هي البنية الأساسية للمشروعات الكبيرة، لأنها هي القادرة على استيعاب عمالة ماهرة وغير ماهرة، وتستطيع باستثمارات بسيطة أن تحقق فرص عمل سريعة. أيضا تستطيع أن تضيف وتغير التركيبة المكانية، وتؤدي إلى استثمار التنمية وتساعد على الادخار المحلي وزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وأن من مميزات الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر انخفاض تكلفة الإنشاء والتشغيل وعنصر العمل. (الخالدي، 2015).

وتعرف المشاريع متناهية الصغر على أنها مشاريع صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي وعادة ما توظف أقل من خمسة أفراد، وقد يكون مركزها خارج البيت على أن تكون هي مصدر الدخل الوحيد للأسرة في أغلب الأحيان، ومن الأمثلة على هذه المشاريع أكشاك البيع الجزئي، مشاغل الخياطة، مشاغل الخشب ومواقع البيع في الأسواق (قطان، 2006). ويعرف قانون المشروعات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 المشروعات متناهية الصغر على انها "المنشآت التي يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه مصري بصرف النظر عن حجم العمالة بها" (أحمد، 2016).

كما يعرف البنك المركزي المصري وفقا لأخر تعديل في 5 مارس 2017 بعد تحرير سعر الصرف بأنها "كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطها اقتصادياً، أو إنتاجيا، أو خدميا، أو تجاريا، لا يزيد عدد العمالة بها عن 10 عمال ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه مصري، وتقل مبيعاتها عن مليون جنيه مصري"(عبد المنعم وآخرون، 2019).

ومن الجدير بالذكر، ضرورة التفرقة بين التمويل متناهي الصغر والإقراض متناهي الصغر، فالتمويل متناهي الصغر فيعرف على انه "منح الفقراء الفرصة للوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل القروض والتحويل والإدخار

والتأمين متناهي الصغر" (Hamad, 2010). أما الإقراض متناهي الصغر هو "قرض يمنح للعميل بواسطة البنك أو أي مؤسسة أخري، وغالبا بدون ضمانات. وبذلك يعتبر الإقراض متناهي الصغر جزءا من قطاع التمويل متناهي الصغر" (أحمد، 2016).

وترجع أهمية المشروعات متناهية الصغر ودورها في تمكين المرأة الريفية، لما لها من قدرة على تحمل أعباء التنمية في المجتمع الريفي بصفة عامة وعلى تمكين المرأة الريفية بصفة خاصة، من خلال تقديم التمويل الميسر في مجال برنامج العمل اللائق وتقليص حجم البطالة، وتوسيع ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة، وخاصة وأن المرأة الريفية في الفترة الأخيرة قد عاشت مجموعة كبيرة من التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية أثرت بشدة- في مجريات الأمور في المجتمع الريفي المصري بشكل عام، وفي قدرات النساء الريفيات بشكل خاص. وهي على سبيل المثال لا الحصر، ضيق فرص الحياة أمامهن في ظل تعليم لا علاقة له بسوق العمل، وتبدد أحلام الاستقرار في نفوسهم أمام تكاليف الزواج الباهظة، وارتفاع أسعار المساكن، هذه الضغوط المتزايدة مضاف إليها غياب فرص وسبل المشاركة الاجتماعية والسياسية الحقيقية للنساء الريفيات، أدت إلى تهميش نسبة لا يستهان منهن، وتراوحت ردود أفعال النساء نحو هذه الضغوط ما بين الاغتراب الكامل عن الواقع والهروب منه إلى السلبية واللامبالاة (الخالدي، 2015).

ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المشروعات الصغير ومتناهية الصغر، والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات، وذلك طبقا للمادة الثانية من قانون المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 (عوض، 2010).

وانطلاقا من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في مواجهة العديد من المشكلات القومية كالبطالة والفقر، وخاصة في ظل الزيادة المضطردة لأعداد السكان داخل مصر، فقد سعت وزارة التضامن الاجتماعي مؤخرا إلى توجيه وتمويل بعض جمعيات تنمية المجتمع المحلي النشطة للعمل بالمشروعات متناهية الصغر. وذلك من أجل مواجهة مشكلات البطالة والفقر على مستوى المجتمعات المحلية الصغيرة. ومن منطلق أن جمعيات تنمية المجتمع المحلي هي أحد منظمات المجتمع المدني التي تتعامل بشكل مباشر مع المواطنين، تعد أكثر إدراكا وإحساسا بالمشكلات والاحتياجات الفعلية للنساء الريفيات في المجتمعات المحلية الصغيرة، بالإضافة إلى التطورات المهمة في ساحة المجتمع المدني، والتي من أهمها التأكيد على دور الجمعيات الأهلية في مواجهة المشكلات القومية كالفقر والبطالة، فإنه يتضح لنا أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات متناهية الصغر بجمعيات تنمية المجتمع المحلي في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الريفي في تحسين نوعية حياة المرأة الريفية (بالي، 2009).

3.2. التوجهات النظرية المفسرة لدور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية

هناك عدة توجهات نظرية اعتمدت عليها الدراسة الراهنة في تحديد دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية، وهى: نظرية الفعل الاجتماعي (تالكوت بارسونز) وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أهداف شخصية في ظل مواقف وأوضاع معينة تتوافر فيها وسائل بديلة لتحقيق الأهداف، ولكنهم في سعيهم لتحقيق أهدافهم يكونون محدودين بعديد من الظروف الموقفية مثل خصائصهم الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية وظروف بيئاتهم الطبيعية والأيكولوجية. كما أن سلوك الأفراد أيضا يكون محدودا بالقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية والأفكار السائدة في المحيط الذي يعيشون فيه، وكل هذه المحددات الموقفية والمعيارية تؤثر على قدراتهم في اختيار الوسائل التي يمكن أن تحقق أهدافهم من مختلف الوسائل البديلة (حماد، 2016).

وقدم روبرت ميرتون تفرقة واضحة وتمييزاً قاطعاً بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة. فالوظائف الظاهرة تشير إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج التي تفرض على الأفراد تبنيها والتكيف معها، فهى إذن نتائج يتوقع الأفراد حدوثها. أما الوظائف الكامنة فتشير إلى النتائج غير المقصودة وغير المقررة. (تيماشيف، 1993).

4.2. نظرية الدور الاجتماعي

تشير هذه النظرية إلى أن جانبا كبيرا من السلوك البشري يتسق ويأخذ شكلا معينا ليقابل التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالمراكز أو المكانة الاجتماعية التي يشغلها الأفراد في البنيان الاجتماعي، فتوقعات الآخرين تعمل كدليل يسترشد به الأفراد في سلوكهم، ويوجه تصرفاتهم الاجتماعية، وأن مفهوم الشخص لذاته يتكون من استدخال هذه التوقعات الاجتماعية، وإذا ترسخت هذه التوقعات الاجتماعية فإنها تضغط وتوجه السلوك لدى الأفراد (حماد، 2016).

يستخلص من هذه النظريات أن كلا منهما يطرح رؤية معينة يمكن الاستفادة بها في تفسير جانب من جوانب دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية من أجل الوصول إلى تفسير أكثر تكاملاً.

3. الدراسات السابقة المتعلقة الدراسة البحثية الراهنة

تم الإطلاع على عدة دراسات تتعلق بالدراسة البحثية الراهنة تشمل دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها بعض هذه الدراسات أن للمشروعات متناهية الصغر أهمية في تحسين أوضاع المرأة الريفية وتمكينها اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً وذلك وفقاً لما توصلت إليه نتائج دراسة فرج (2007). أوضحت الدراسة أن حصول المرأة الريفية المعيلة على قرض ولو كان صغيرا لإنشاء مشروع اقتصادي صغير مدر الدخل قد يساعد أو يعمل على الارتقاء بمستوى تمكينها

اجتماعياً. وأن الغالبية العظمى من السيدات المعيلات في عينة الدراسة لا تبدي اهتماما بالأمور السياسية إلا إذا كانت السياسية تخدم مصالحهن. أما دراسة الإمام وآخرون (2008) فتوصلت إلى أن 86.5% من المبحوثات استفدن اقتصادياً واجتماعياً من جراء قيامهن بالمشروعات متناهية الصغر، وأن المتغيرات الخمسة وهي قيمة القرض، درجة الدافعية للقيام بالمشروع، درجة مزايا القرض، الحالة الزواجية، تشجيع الأسرة ذات تأثير معنوي على درجة استفادة المبحوثات من المشروعات متناهية الصغر. وأن دور الصندوق الاجتماعي للتنمية يقتصر على تقديم القروض للمبحوثات من خلال جمعية أهلية وسيطة. في حين توصلت نتائج دراسة عفيفي (2009) إلى أن فاعلية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية تتضمن عدة مؤشرات من أهمها مدى توافق برامج الجمعية مع توقعات المستفيدين، مدى تمتع الجمعية بالاستمرارية في تطوير جهودها لصالح المستفيدين ومدى قدرة الجمعية على إحداث تغيير في سلوك المستفيدين. أما **دراسة** إبراهيم ودراز (2009) فقد توصلت إلى أن إعطاء القروض قد وفر فرص العمل الدائمة وقضى على البطالة بين الريفيات المبحوثات أفراد العينة التجريبية. كما أن خبرة إدارة المشروعات الصغيرة قد زادت بشكل ملحوظ لدى الريفيات اللواتي تسلمن القروض من بين افراد العينة التجريبية. وأشارت نتائج دراسة الشايب (2010) إلى أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ويساعد أيضاً في دوام واستمرارية المشروع. وأخيرا توصلت دراسة محمد وبيومي (2018) لعدة نتائج أهمها انخفاض مشاركة المرأة الريفية في المشروعات الصغيرة مقارنة بمشاركة الرجل حيث بلغت نسبة مشاركتهن 25.8% من إجمالي المشروعات الصغيرة المقدمة من الجهاز، في حين وجد إقبال من المرأة الريفية على المشروعات متناهية الصغر بنسبة 52.2% من إجمالي المشروعات المقدمة من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

1.3. التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ أن كل دراسة ركزت على عدد محدد من المتغيرات التي لها تأثير على دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية (الإمام وآخرون، 2008وعفيفي، 2009)، وبعضها ركز على أهمية التمويل والقروض اللازمة لإنجاح واستمرارية المشاريع متناهية الصغر لتحقيق أهدافها (إبراهيم ودراز، 2009 والشايب، 2010). وبحثت دراسات أخري عن أهمية مشاركة المرأة الريفية وتفضيلها للمشروعات متناهية الصغر عن المشاريع الصغيرة (محمد وبيومي، 2018). كما يلاحظ تباين الإجراءات المنهجية المتبعة في تلك الدراسات. وسوف تحاول الدراسة البحثية الحالية الاستفادة من تلك الدراسات السابقة، بحيث يتم دراسة دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية من مختلف جوانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فى بعض قرى محافظة دمياط.

4. الفروض البحثية

1- تسهم كل المتغيرات المستقلة التالية وهي سن المبحوثة، عدد سنوات التعليم، حجم الأسرة، قيمة القرض، مدة العمل بالمشروع، عدد العاملين بالمشروع، عدد ساعات العمل بالمشروع في اليوم ودرجة نجاح المشروع مجتمعة في تفسير جزء من التباين في دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً".

2- تسهم كل المتغيرات المستقلة السالقة الذكر مجتمعة في تفسير جزء من التباين في دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً".

3- تسهم كل المتغيرات المستقلة السالفة الذكر مجتمعة في تفسير جزء من التباين فى دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً".

1.4. المنهجية البحثية والأدوات المستخدمة

1.1.4. نوع الدراسة والمنهج المستخدم

يقع البحث ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق، وتحليلها، وتفسيرها واستخلاص دلالتها بصدد إصدار تعميمات بشأن الظاهرة التي تدرس. واعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي الذي يعتمد على الاتصال المباشر بالعينة.

2.1.4. مجالات البحث

المجال الجغرافي

أُجرى البحث في بعض قرى مركز كفر سعد بمحافظة دمياط بمصر للنساء الريفيات صاحبات المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال جمعيات تنمية المجتمع النشطة والتي تعمل كوسيط بين جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمرأة الريفية المقترضات.

المجال البشري

تكون المجتمع البحثي من جميع السيدات صاحبات المشاريع متناهية الصغر والحاصلة على تمويل من جمعيات تنمية المجتمع بمركز كفر سعد محافظة دمياط، حيث تم حصر إجمالي عددهن من خلال سجلات جمعيات تنمية المجتمع الوسيطة وبلغ عددهن (239) صاحبة مشروع متناهي الصغر بواقع (130 سيدة بجمعية ميت ابوغالب ، 15 سيدة بجمعية الإسماعلية، 94 سيدة بجمعية كفر سعد) (مركز المعلومات بمركز كفر سعد، 2021).

المجال الزمني

جمعت البيانات الميدانية بواسطة استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية في الفترة من أوائل شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر ديسمبر 2021.

2.4. عينة البحث

لتحقيق الأهداف البحثية تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية منتظمة بلغ عددها 148 مبحوثة، وتم تحديد حجم العينة طبقا لجدول مورجان(Krejcie and) Morgan, 1970 .

1.2.4 المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية للبحث

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية،

والمتوسط الحسابي المرجح لوصف المتغيرات المدروسة، وحساب قيم معامل الارتباط البسيط لبيرسون، ومعامل التحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث.

2.2.4. المعالجة الكمية للمتغيرات البحثية وطرق قياسها

1- **السن** وتم قياسه بعدد سنوات عمر المبحوث وقت إجراء الدراسة، كرقم مطلق.

2- **الحالة الزواجية** وتم قياسه بسؤال المبحوثة عن حالتها الزواجية وقت إجراء الدراسة، وتم قياسه كمتغير أسمي، وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية: أنسة = 1، متزوجة = 2، مطلقة = 3، أرملة=4.

3- **عدد سنوات التعليم** وتم قياسه كمتغير كمي لعدد السنوات التي قضتها المبحوثة في المراحل التعليمية، كرقم مطلق.

4- **حجم الأسرة** وتم القياس بسؤال كل مبحوثة عن عدد أفراد أسرتها وقت إجراء البحث الميداني، وتم تقديره بالرقم المطلق.

5- **نمط أسرة المبحوثة** وتم قياسه كمتغير اسمي وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية: بمفردنا (لوحدنا)=1 فى عيلة=2.

6- **طبيعة المشروع متناهي الصغر الخاص بالمبحوثة** وتم قياسه كمتغير اسمي وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية (1= مشروع تربية دواجن، 2= صناعة الحلويات ،3= صناعة الجبن ومنتجات الألبان،4= تعليب وتجفيف الخضروات والفاكهة،5= صناعة الملابس، الخ)

7- **قيمة القرض** وتم قياسه كمتغير كمي لقيمة القرض الممنوح للمبحوثة لعمل مشروعها، كرقم مطلق.

8- **مدة العمل بالمشروع (عمر المشروع)** وتم قياسه كمتغير كمي لعدد سنوات إنشاء المشروع، كرقم مطلق.

9- **عدد العاملين بالمشروع** وتم قياسه كمتغير كمي (رقم مطلق).

10- **عدد ساعات العمل اليومي في المشروع** وتم قياسه كمتغير كمى (رقم مطلق).

11- **مكان المشروع** وتم قياسه كمتغير اسمي وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية: في المنزل=1في القرية= 2.

12- **مكان تسويق المنتج** وتم قياسه كمتغير اسمي، وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية: القرية= 1خارج القرية= 2.

13- **درجة نجاح مشروع المبحوثة:** تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على العوامل التي ساعدت على نجاح المشروع متناهي الصغر الخاص بالمبحوثة. وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية: لا= 1، ضعيف= 2، متوسط= 3، عالي= 4.

14- **الصعوبات التى واجهت صاحبة المشروع أثناء تنفيذ المشروع** وتم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على الصعوبات التي واجهت المبحوثة أثناء تنفيذ المشروع. وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية: لا=1، ضعيف=2، متوسط=3، عالي=4.

15- **دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين صاحبة المشروع اقتصادياً** تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على أثر المشروعات المتناهية الصغر على تمكين المبحوثة اقتصادياً وتمثلت مؤشرات التمكين في (قلل من اعتمادي على الآخرين، وفر منتجات أو خدمات يحتاجها الناس، ساعدني في الإنفاق على نفسي، قلل من حاجتي للاستدانة، زود من دخلي، شغل وقت فراغي في عمل نافع، تحسين مستوى معيشة الأسرة، ساعدني على الادخار)، وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية: لا=1، ضعيف=2، متوسط=3، عالي=4.

16- **دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين صاحبة المشروع اجتماعياً**

تم قياس هذه المتغير كمتغير رتبي للتعرف على أثر المشروعات المتناهية الصغر على تمكين المبحوثة اجتماعياً وتمثلت مؤشرات التمكين في(ازدادت ثقتي بنفسي ، زاد خبرتي في التعامل مع الآخرين، ساعدني أعلم أولادي ، زادت مشاركتي في القرارات الخاصة في وضع ميزانية الأسرة ، القدرة على مواجهة المشكلات وتحمل المسؤولية، زادت مشاركتي في القرارات الخاصة باختيار زوج/ زوجة بناتي/ أولادي، ساعدني في رعاية أولادي صحيا ، رفع قيمتي في البيت والقرية، حسن العلاقة بيني وبين زوجي، جعلني أكثر معرفة بشئون قريتي، زاد حرصي على خدمة قريتي)، وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية : لا=1، ضعيف=2، متوسط=3، عالي=4.

17- **دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين صاحبة المشروع سياسياً**

تم قياس هذا المتغير كمتغير رتبي للتعرف على أثر المشروعات المتناهية الصغر على تمكين المبحوثة سياسياً وتمثلت مؤشرات التمكين في (أشارك في انتخابات مجلس الشعب، أشارك في انتخابات مجلس الشورى، زاد حرص على متابعة الأخبار السياسية في وسائل الإعلام، زاد اهتمامي ووعيي بالمشكلات السياسية في المجتمع)، وتم إعطاء الاستجابات الأوزان التالية: لا=1، ضعيف=2، متوسط=3، عالي=4.

3.4. وصف المتغيرات البحثية

تناول هذا الجزء من البحث وصف مفردات العينة البحثية، حيث تم تناول أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمفردات العينة البحثية، وتشير النتائج بجدول (1) إلى أن غالبية أفراد العينة البحثية في الفئة العمرية القادرة على العمل حيث بلغ عددهن في الفئة العمرية (20-42سنة) 117 مبحوثة بنسبة 79,1% من إجمالي حجم العينة. وبلغ عدد المبحوثات المتزوجات 107 مبحوثة بنسبة 72,3% من إجمالي حجم العينة. ويرجع ذلك إلى أن غالبية النساء الريفيات في هذا السن متزوجات وغالبيتهن مدفوعين للعمل بدافع الحاجة الاقتصادية للأسرة ومساندة الزوج ورعاية الأبناء.

بالنسبة لمتغير المستوي التعليمي فتشير النتائج إلى انخفاض المستوى التعليمي لأفراد العينة البحثية، حيث يلغ عدد المبحوثات في فئة التعليم المتوسط 39 مبحوثة بنسبة 26,4%، يليه فئة التعليم الابتدائي 37 مبحوثة بنسبة 25,0%، يليها فئة التعليم الأساسي 32 مبحوثة بنسبة 21,6% من إجمالي حجم العينة. ويعزى ذلك إلى أن مشكلة الأمية مازالت تمثل مشكلة كبيرة تعوق جهود التنمية المستدامة في ريف مصر خاصة الإناث.

جدول (1). توزيع المبحوثات حسب طبيعة ومكان إقامة المشروعات متناهية الصغر.

نوع وطبيعة المشروع	التكرار	%	مكان المشروع-	التكرار	%
مشروع تربية دواجن	49	33.1	في المنزل	127	85,8
صناعة الحلويات	44	29,7	في القرية	21	14,2
صناعة منتجات الالبان والجبن	34	23,0	**مكان تسويق المنتج-**		
تعليب وتجفيف الخضروات والفاكهة	5	3,4	القرية	130	87,4
حياكة وبيع الملابس	16	10,8	خارج القرية	18	12,6

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات البحث. ن=148

كما أن غالبية المبحوثات تعيش في أسرة بسيطة حيث بلغ عددهن 118 مبحوثة بنسبة 79,7%، وأن غالبية المبحوثات ذات حجم أسري متوسط حيث بلغ عددهن في فئة (4-5 أفراد) 90 مبحوثة بنسبة 60,8%، يليها المبحوثات في فئة (2-3افراد) حيث بلغ عددهن 47 مبحوثة بنسبة 31,8% من إجمالي حجم العينة.

4.4. طبيعة المشروع

تشير نتائج جدول (2) أن غالبية المشروعات متناهية الصغر لدى المبحوثات تتمثل في مشروعات تربية الدواجن، صناعة الحلويات، وصناعة منتجات الألبان حيث بلغت نسبة هذه المشاريع بالترتيب 33,1%، 29,7%، 23,0% من إجمالي حجم العينة. هذه المشاريع لا تطلب مهارات وقد يرجع ذلك إلى انخفاض المستوي التعليمي للمبحوثات وبالتالي ينقصهن الوعي بالمشروعات الأخرى التي تتناسب مع احتياجات المجتمع، بالإضافة لمشكلة ضعف قيام الجمعية ببرامج توعية المستفيدات من التمويل.

إن غالبية المشاريع مقامة في منزل المبحوثة حيث بلغ عددهن 127 مبحوثة بنسبة 85,8%، الأمر الذي أدى إلى معاناة المبحوثة من مشكلة تسويق منتجاتها، وأن غالبية هذه المشاريع يتم تسويقها داخل القرية حيث بلغ عدد المبحوثات اللاتي تسوقن منتجات مشاريعهن داخل القرية 130 مبحوثة بنسبة 87,4% من إجمالي حجم العينة.

5.4. معلومات عن المشروع

تشير نتائج جدول (3) إلى انخفاض قيمة القرض لغالبية مفردات العينة البحثية، حيث بلغ عددهن في فئة القرض (1-5 ألف جنيه) 108 مبحوثة بنسبة 73,0% من إجمالي حجم العينة. وبلغ عدد المبحوثات اللاتي مر على مشاريعهن من سنتين إلى ثلاث سنوات 115 مبحوثة بنسبة 87,7% من إجمالي حجم العينة، ويدل ذلك على تمسك المبحوثات بمشاريعهن لتحسين مستوي دخلهن ورفع مستوى معيشة أسرهن، ويدل أيضا على نجاح هذا المشروع بدرجة عالية. وأن غالبية هذه المشاريع تدار بواسطة المبحوثة، فقط حيث بلغ عددهن 113 مبحوثة بنسبة 76,4% من إجمالي حجم العينة. وبلغ عدد المبحوثات اللاتي تعملن بالمشروع 4-6 ساعات يوميا 84 مبحوثة بنسبة 56,8% يليها اللاتي تعملن بالمشروع من 1-3 ساعات يوميا 66 مبحوثة بنسبة 39,2% من إجمالي حجم العينة.

بالنسبة لدرجة نجاح المشروع، فقد بلغ عدد المبحوثات في فئة نجاح المشروع بدرجة عالية (17-24درجة) 121 مبحوثة بنسبة 81,8% من إجمالي حجم العينة. ويرجع ذلك لدعم أسرة المبحوثة في إنشاء مشروعها بدرجة عالية، قوة وإرادة المبحوثة، وأن أسعار المنتج مناسبة لفئات المجتمع المختلفة.

6.4. دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية

تشير نتائج جدول (4) إلى ارتفاع درجة التمكين الاقتصادي للمبحوثات حيث بلغ عددهن 125 مبحوثة بنسبة 84,5% من إجمالي حجم العينة. وكذلك ارتفاع درجة تمكينهن الاجتماعي حيث بلغ عددهن 96 مبحوثة بنسبة 64,8% من إجمالي حجم العينة. وبلغ عددهن 53 مبحوثة في فئة التمكين السياسي المرتفعة بنسبة 35,8% من إجمالي حجم العينة.

7.4. التحديات التي تواجه المرأة الريفية صاحبة المشروع

يشير الجدول (5) إلى أهم المشكلات التي تواجه صاحبات المشاريع متناهية الصغر وهي: ضعف الإمكانيات المادية حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 54,8، يلها مشكلة التسويق حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 53,3، ثم

جدول (2) . توزيع المبحوثات حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

1-سن المبحوثة	التكرر	%	3-المستوي التعليمي	التكرار	%
من(20-30سنة)	74	50,0	أمية (صفر)	25	16,9
(31-42 سنة)	43	29,1	ابتدائي (6 سنوات)	37	25,0
(43-60 سنة)	31	20,9	تعليم أساسي (9 سنوات)	32	21,6
2-الحالة الزواجية			متوسط (12سنة)	39	26,4
آنسة	10	6,8	فوق متوسط(14سنة)	7	4,7
متزوجة	107	72,3	جامعي(16سنة)	8	5,4
مطلقة	9	6,1	**5-حجم الاسرة**		
أرملة	22	14,8			
4-نمط المعيشة			2-3 أفراد	47	31,8
أسرة بسيطة	118	79,7	4-5 أفراد	90	60,8
أسرة ممتدة (عيلة)	30	20,3	6 أفراد	11	7,4

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات البحث. ن=148

جدول (3): توزيع المبحوثات حسب قيم القرض ومدة العمل بالمشروع وعدد العاملين بالمشروع عدد ساعات العمل ودرجة نجاح المشروع.

قيمة القرض	التكرار	%	-عدد العاملين بالمشروع	التكرار	%	-درجة نجاح المشروع	التكرار	%
1-5 ألاف جنيه	108	73,0	المبحوثة فقط	113	76,4	منخفضة (3-9 درجة)	8	5,4
6-10 ألاف جنيه	25	16,9	2-3 أفراد	35	23,6	متوسطة (10-16 درجة)	19	12,8
11-17 ألاف جنيه	15	10,1	**-عدد ساعات العمل اليومية بالمشروع**			عالية (17-24 درجة)	121	81,8
-مدة العمل بالمشروع			1-3ساعة	58	39,2			
سنة	33	22,3	4-6 ساعة	84	56,8			
سنتين	70	47,3	7-9 ساعة	6	4,0			
ثلاث سنوات	45	40,4						

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات البحث. ن=148

مشكلة البيع بالشكك (الدين) بمتوسط حسابي مرجح 47,8، ثم مشكلة قلة التدريب والتأهيل من قبل الجهات الممولة للمشروع بمتوسط حسابي مرجح 44,7، وأخيرا مشكلة المسؤوليات والالتزامات الأسرية بمتوسط حسابي مرجح 41,5.

8.4. العوامل المؤثرة على دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية

تحقيقاً للهدف الثاني من الدراسة الراهنة، يوضح الجدول رقم (6)، والجدول رقم (7)، والجدول رقم (8) أهم النتائج على النحو التالي:

1.8.4. العوامل المؤثرة على دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً

لتحقق من صحة الفرض الإحصائي الأول تم إجراء تحليل انحدار خطي المتعدد لهذه العلاقة والجدول رقم (6) يوضح أهم نتائج هذا التحليل.

توضح النتائج الواردة بالجدول رقم (6) وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين المتغيرات المستقلة (حجم الأسرة، مدة العمل بالمشروع، عدد ساعات العمل بالمشروع، ودرجة نجاح المشروع) ومتغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً، وعلاقة عكسية مع عدد سنوات التعليم.

وأشارت نتائج التحليل أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ترتبط بمتغير تمكين المرأة الريفية اقتصادياً بمعامل ارتباط متعدد قدره 0,752، ومعامل تحديد 0,585، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة لاختبار معنوية معامل التحديد 17,303 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0,01، ويدل هذا على وجود علاقة انحداريه بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً. ويشير معامل التحديد إلى أن المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة تفسر نحو 58,5% من التباين في متغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً. وتدل قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري على أن هناك أربع متغيرات مستقلة فقط وهما: عدد سنوات التعليم، مدة العمل بالمشروع، عدد ساعات العمل بالمشروع، ودرجة نجاح المشروع من بين المتغيرات المستقلة المدروسة هم اللذين يسهموا إسهاما معنويا فريدا في فسير التباين في دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً، حيث كانت قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري لهم -0,178، 0,160، 0,160، 0,620 على الترتيب.

وبناءا على هذه النتائج يتم رفض الفرض الإحصائي الأول جزئيا، وقبول الفرض البديل وهو "لا تسهم كل المتغيرات المستقلة التالية (سن المبحوثة، عدد سنوات التعليم، حجم الأسرة، قيمة القرض، مدة العمل بالمشروع، عدد العاملين بالمشروع، عدد ساعات العمل بالمشروع في اليوم، درجة نجاح المشروع) مجتمعة فى تفسير جزء من التباين في دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً".

2.8.4 العوامل المؤثرة على دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً

لتحقق من صحة الفرض الإحصائي الثاني تم إجراء تحليل انحدار خطى لهذه العلاقة والجدول رقم (7) يوضح نتائج التحليل.

يوضح الجدول رقم (7) وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين المتغيرات المستقلة (عدد سنوات التعليم، حجم الأسرة، مدة العمل بالمشروع، ودرجة نجاح المشروع) ومتغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً. ووجود علاقة ارتباطية عكسية بين المتغيرات المستقلة (سن المبحوثة، قيمة القرض، عدد العاملين بالمشروع) ومتغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً.

أشارت نتائج التحليل أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ترتبط بمتغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً بمعامل ارتباط متعدد قدره 0,804، ومعامل تحديد 0,624، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة لاختبار معنوية معامل التحديد 24,410 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0,01، ويدل هذا على وجود علاقة انحداريه بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً. ويشير معامل التحديد إلى أن المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة تفسر نحو 62,4% من التباين في متغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً. وتدل قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري على أن هناك ستة متغيرات مستقلة فقط وهما: سن المبحوثة، حجم الأسرة،

جدول (4): توزيع المبحوثات حسب دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً

دورها في التمكين الاقتصادي	التكرار	%	**دورها في التمكين السياسي**	التكرار	%	**دورها في التمكين الاجتماعي**	التكرار	%
لا يوجد تمكين	3	2,0	لا يوجد تمكين	47	31,8	لا يوجد تمكين	7	4,7
منخفضة (3-9 درجة)	5	3,4	منخفضة (3-5 درجة)	18	12,2	منخفضة (3-12 درجة)	26	17,6
متوسطة(10-16درجة)	15	10,1	متوسطة(6-8درجة)	30	20,2	متوسطة(13-22درجة)	19	12,8
عالية(17-24درجة)	125	84,5	عالية(9-12درجة)	53	35,8	عالية (23-33 درجة)	96	64,8

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات البحث. ن=148

جدول (5): توزيع المبحوثات حسب الصعوبات اللاتي واجهتهن أثناء تنفيذ المشروع

المشكلة	التكرار				المتوسط المرجح
	لا	ضعيف	متوسط	عالي	
ضعف الإمكانيات المادية	16	23	21	88	**54,8**
مشكلة البيع بالشكك(الدين)	22	23	45	58	**47,8**
المسؤوليات والالتزامات الأسرية	40	18	48	45	**41,5**
مشكلة التسويق	40	18	88	42	**53,3**
قلة القوانين الداعمة	74	22	30	22	24,7
عدم قدرة المشروع على المنافسة مع المشاريع المشابهة الكبيرة	88	14	19	27	22,2
ضعف مهارات التواصل والتعامل مع الزبائن	75	26	28	19	23,2
قلة التدريب والتأهيل من قبل الجهات الممولة للمشروع	41	14	25	68	**44,7**
متابعة وترقب المشروع	86	28	14	20	19,3
عدم تقبل المجتمع وتأثيرهم على الزوج لرفض فكرة المشروع	90	20	27	11	17,8
عدم الثقة اتجاه مشروعي بسبب الصورة التقليدية للمرأة	96	18	20	20	19,7

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات البحث. ن=148

جدول(6): النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ودور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً.

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئي	قيمة "ت" المحسوبة	معامل الانحدار الجزئي المعياري	الترتيب
سن المبحوثة	0,040	-0,011	-0,331	-0,027	
عدد سنوات التعليم	-0,065	-0,382	-*2,311	-0,178	الثاني
حجم الاسرة	*0,178	0,064	0,377	0,025	
قيمة القرض	-0,015	-0,019	-0,250	-0,017	
مدة العمل بالمشروع	**0,390	0,517	*2,311	0,160	الثالث
عدد العاملين بالمشروع	0,028	0,261	0,719	0,045	
عدد ساعات العمل بالمشروع في اليوم	**0,286	0,324	*2,437	0,160	الثالث
درجة نجاح المشروع	**0,695	0,453	**8,934	0,620	الأول
معامل الارتباط المتعدد R =0,752					
معامل التحديـــــــد R^2 =0,585					
قيمة "ف" المحسوبة = 17,303 **					

** معنوي عند مستوى دلالة 0,01 * معنوي عند مستوى دلالة 0,05

قيمة القرض، مدة العمل بالمشروع، عدد العاملين بالمشروع، ودرجة نجاح المشروع من بين المتغيرات المستقلة المدروسة، هم اللذين يسهموا إسهاما معنويا فريدا في تفسير التباين في دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً، حيث كانت قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري لهم -0,232 ، 0,246، -0,271، 0,215، -0,142، 0,385 على الترتيب.

وبناءا على هذه النتائج يتم رفض الفرض الإحصائي الثاني جزئيا، وقبول الفرض البديل وهو "لا تسهم كل المتغيرات المستقلة التالية (سن المبحوثة، عدد سنوات التعليم، حجم الأسرة، قيمة القرض، مدة العمل بالمشروع، عدد العاملين بالمشروع، عدد ساعات العمل بالمشروع في اليوم، درجة نجاح المشروع) مجتمعة في تفسير جزء من التباين في دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً".

جدول (7): النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ودور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً.

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئي	قيمة "ت" المحسوبة	معامل الانحدار الجزئي المعياري	الترتيب
سن المبحوثة	-0,254**	-0,237	-3,153**	-0,232	الخامس
عدد سنوات التعليم	-0,233**	-0,033	-0,087	-0,006	
حجم الاسرة	0,324**	1.595	4,102**	0,246	الثالث
قيمة القرض	-0,424**	-0,807	-4,518**	-0,271	الثاني
مدة العمل بالمشروع	0,437**	1.780	3.457**	0,215	السادس
عدد العاملين بالمشروع	-0,278**	-2,091	-2,505*	-0,142	الرابع
عدد ساعات العمل بالمشروع في اليوم	0,095	0,246	0,802	0,048	
درجة نجاح المشروع	0,756**	0.719	6,158**	0,385	الأول

معامل الارتباط المتعدد R =0,804
معامل التحديد R^2 =0,624
قيمة "ف" المحسوبة = 24,410 **

** معنوي عند مستوى دلالة 0,01 * معنوي عند مستوى دلالة 0,05

مستوى 0,01، ويدل هذا على وجود علاقة انحدارية بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً. ويشير معامل التحديد إلى أن المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة تفسر نحو 62,0% من التباين في متغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً. وتدل قيم معامل الانحدار الجزئي المعياري على أن هناك أربعة متغيرات مستقلة فقط وهما قيمة القرض، مدة العمل بالمشروع، عدد العاملين بالمشروع، ودرجة نجاح المشروع من بين المتغيرات المستقلة المدروسة هم اللذين يسهموا إسهاما معنويا فريدا في تفسير التباين في دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً، حيث كانت قيمة معامل الانحدار الجزئي المعياري لهم -0,352 ، 0,256 ، -0,189، 0,215 ، 0,377 على الترتيب.

وبناءا على هذه النتائج يتم رفض الفرض الإحصائي الثالث جزئيا، وقبول الفرض البديل وهو "لا تسهم كل المتغيرات المستقلة التالية (سن المبحوثة، عدد سنوات التعليم، حجم الأسرة، قيمة القرض، مدة العمل بالمشروع، عدد العاملين بالمشروع، عدد ساعات العمل بالمشروع في اليوم، درجة نجاح المشروع) مجتمعة في تفسير جزء من التباين فى دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً".

3.8.4 العوامل المؤثرة على دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً

للتحقق من صحة الفرض الإحصائي الثالث تم إجراء تحليل انحدار خطى متعدد لهذه العلاقة والجدول رقم (8) يوضح نتائج التحليل.

يوضح الجدول رقم (8) وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين المتغيرات المستقلة (عدد سنوات التعليم، مدة العمل بالمشروع، ودرجة نجاح المشروع) ومتغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً. ووجود علاقة ارتباطية عكسية بين المتغيرات المستقلة (سن المبحوثة، حجم الأسرة، قيمة القرض، عدد العاملين بالمشروع) ومتغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً.

أشارت نتائج التحليل أن المتغيرات المستقلة مجتمعة ترتبط بمتغير دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً بمعامل ارتباط متعدد قدره 0,787، ومعامل تحديد 0,620، وبلغت قيمة "ف" المحسوبة لاختبار معنوية معامل التحديد 21,739 وهي قيمة معنوية عند

5. مناقشة النتائج وتفسيرها

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن المشروعات متناهية الصغر ساهمت في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بدرجة عالية بنسبة 84,5% تمكين اقتصادي، وبنسبة 64,8% تمكين اجتماعي. حيث إن هذه المشاريع ساعدت المرأة الريفية على زيادة الثقة بنفسها بدرجة عالية، واحترام وتقدير أفراد المجتمع المحيطين بها.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية روبرت ميرتون، حيث يرى ميرتون أن لكل مشروع متناهي الصغر وظيفة ظاهرة ووظيفة كامنة، فالوظيفة الظاهرة تشير إلى الوظيفة

جدول(8): النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغيرات المستقلة ودور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية سياسياً.

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئي	قيمة "ت" المحسوبة	معامل الانحدار الجزئي المعياري	الترتيب
سن المبحوثة	-0,218**	-0,010	-0,265	-0,020	
عدد سنوات التعليم	0,307**	0,311	1,593	0,115	
حجم الاسرة	-0,138	-0,20	-0,101	-0,006	
قيمة القرض	-0,456**	-0,518	-5,656**	-0,352	الثاني
مدة العمل بالمشروع	0,451**	1,085	4,111**	0,256	الثالث
عدد العاملين بالمشروع	-0,314**	-1,378	-3,220**	-0,189	الرابع
عدد ساعات العمل بالمشروع في اليوم	0,112	0.188	1,198	0,074	
درجة نجاح المشروع	0,566**	0,348	5,815**	0,377	الأول

معامل الارتباط المتعدد R =0,787

معامل التحديـــــــد R^2 =0,620

قيمة "ف" المحسوبة = 21,739 **

** معنوي عند مستوى دلالة 0,01 * معنوي عند مستوى دلالة 0,05

المقصودة للمشروع التي تم تصميمها عن وعي وعمد لتكون مفيدة في تأثيرها على تمكين المرأة الريفية. وفي الوقت نفسه، فإن الوظيفة الكامنة هي تلك الوظيفة التي ليست مقصود، ولكن لها تأثير مفيد على المرأة الريفية.

فالوظيفة الظاهرة للمشروعات متناهية الصغر المدارة بواسطة المرأة تتمثل في محاربة ظاهرة ت أنيث الفقر والبطالة، أما الوظيفة الكامنة لهذه المشروعات تتمثل في المساهمة في رفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة وتقوية العلاقات الأسرية، والتخلص من ثقافة التبعية والسلطة الذكورية، إعلاء قيمة الذات لدى المرأة الريفية وإدماجها في المشاركة الاجتماعية.

وتتفق أيضا مع نظرية الدور، حيث يتوقع المجتمع من المرأة الريفية التي تمتلك مشروعا يدر دخلا أكبر أن تحرز مستويات أعلى من التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن تستجيب بدرجة أكبر للجهود التي تبذلها الدولة لتمكين المرأة الريفية من خلال توفيرها للتمويل المشروعات متناهية الصغر المدارة بواسطة المرأة.

3- وصلت الدراسة الميدانية لنتيجة مؤداها هو انخفاض دور المشروعات متناهية الصغر في المساهمة في تمكين المرأة الريفية سياسياً. ويرجع ذلك إلى أن فئة المبحوثات صغيرات السن والتي تكون مكبلة بالأعباء المنزلية وغير مهتمة بالأمور السياسية، كما أن التمكين السياسي يتطلب درجة وعي ومعرفة بالأمور السياسية والتي تفتقدها المرأة الريفية التي تعاني من الفقر والأمية.

4 -أشارت النتائج الميدانية إلى وجود متغيرين ذوي تأثير معنوي إيجابي في دور المشروعات متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً وهما: مدة العمل بالمشروع ودرجة نجاح المشروع. حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي تستمر بالعمل بمشروعهن من سنتين لثلاثة 87,7%، وبلغت نسبة نجاح المشروعات متناهية الصغر المدارة بواسطة المرأة الريفية 81,8%، وأجمعت أغلبية المبحوثات على أن عوامل الإصرار والإرادة والصبر، والدعم الأسري من أهم العوامل التي ساعدهن على نجاح مشروعهن.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الفعل الاجتماعي لبارسونز، حيث يري أن سلوك المرأة الريفية صاحبة المشروع لا يصدر من تلقاء نفسها وإنما هو نتيجة حتمية لتفاعلها مع الأخرين، فالمرأة الريفية أثناء سعيها لتحسين المستوى المعيشي وإشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرتها، سوف تلجأ إلى المفاضلة ما بين عدة بدائل منها الاستجابة لجهود الدولة لتمكين المرأة الريفية من خلال المشروعات متناهية الصغر.

5- أشارت النتائج الميدانية أيضا إلى أن المتغيرات المتمثلة في عدد العاملين بالمشروع، قيمة القرض وسن المبحوثة ذات تأثير معنوي سلبي على دور المشروع متناهي الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً وسياسياً. فغالبية المبحوثات هن القائمات بإدارة المشروع بأنفسهن فقط بنسبة 76,4%، وبلغت نسبة فئة المبحوثات التي تبلغن (20- 42 سنة) 79,1%، وهذه الفئة تفتقدن الحماس الاجتماعي والسياسي نظرا لتعرضهن لضغوطات مالية وأعباء منزلية وتربية الأبناء، مما لا يترك لهن وقت للاهتمام بالأمور الاجتماعية والسياسية. أما قيمة القرض فكانت منخفضة فقد بلغت نسبة من تقترض من (1-5 ألف جنيه مصري) 73,0% وذلك بسبب القيود والإجراءات العديدة المفروضة عليهن من قبل مؤسسات وبرامج التمويل، مما يدفع المبحوثات للسعي لمصادر أخري للرزق أخري بجانب المشروع.

وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الفعل الاجتماعي (تالكوت بارسونز) والتي تفترض أن الأثر التنموي للمشاريع متناهية الصغر في تمكين المرأة الريفية يكون محدودة بعديد من الظروف الموقفية مثل خصائص صاحبة المشروع الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية وظروف بيئتهن الطبيعية. وكلما تعرض المشروع متناهي الصغر لمزيد من التحديات فإنه من المتوقع أن يقل أثره التنموي في تمكين المرأة الريفية.

6- توصلت الدراسة إلى أن متغير المستوي التعليمي ذو تأثير سلبي على دور المشروع متناهي الصغر في تمكين المرأة اقتصادياً. حيث أشارت النتائج الميدانية إلى أن غالبية المبحوثات غير حاصلات على شهادة بلغت نسبتهن 63,5%، مما أثر على نوعية المشاريع متناهية الصغر المدارة بواسطة المرأة الريفية، حيث انحسرت غالبية هذه المشاريع في صناعة الجبن، صناعة الحلويات، تربية الدواجن والطيور. وهذه المشاريع تقليدية وهامشية بسبب الأمية، وضعف المستوى المهاري للمرأة الريفية بريف محافظة دمياط، رغم أنها دؤوبة ومدبرة لكن في حدود شديد التواضع وذلك لبعدها عن فرص المعرفة والتقنيات التي من شأنها تحسن نوعية الحياة وتواكب التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

7- أما التحديات التي واجهت المرأة الريفية صاحبة المشروع، فقد تمثلت في الإمكانيات المادية، حيث بلغ متوسطها الحسابي مرجح 54,8، ويرجع ذلك لانخفاض قيمة القرض. يليها مشكلة التسويق بمتوسط حسابي مرجح 53,3، ويرجع ذلك إلى أن غالبية المشاريع تكون بالمنزل بنسبة 85,8%، ويتم تسويقها داخل القرية فقط بنسبة 87,4%. ثم مشكلة التدريب والتأهيل من قبل الجهات الممولة للمشروع بمتوسط حسابي 44,7%، مما أدى إلى تقليدية وهامشية المشروع متناهي الصغر المدار بواسطة المرأة الريفية. وأخيرا تأتي مشكلة الالتزامات الأسرية بمتوسط حسابي 41,5، ويرجع ذلك بسبب صغر سن المبحوثات التي تكبلن بالأعباء المنزلية وتربية الأولاد.

التوصيات:

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن المشروعات متناهية الصغر الممولة من جمعيات تنمية المجتمع الوسيطة ساهمت في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بدرجة عالية. وبذلك يقع على جمعية تنمية المجتمع مسئولية إنجاح مشروعات إقراض المرأة الريفية. لذا توصى الدراسة بقيام جهاز تنمية المشروعات الصغير والمتوسطة بتفعيل دور جمعيات تنمية المجتمع الوسيطة بحيث يتوفر لها القدرة في تقديم العون للنساء المقترضات في مجالات التدريب ودراسات الجدوى للمشروع وتوفير معلومات عن السوق.

أشارت النتائج الميدانية إلى أن قيمة القرض ذو تأثير معنوي سلبي على دور المشروع متناهي الصغر في تمكين المرأة الريفية اجتماعياً وسياسياً، وذلك بسبب انخفاض قيمة القرض، فقد بلغت نسبة من تقترض من (1-5 ألف جنيه مصري) 73,0% من إجمالي عدد المبحوثات وذلك بسبب القيود والإجراءات العديدة المفروضة عليهن من قبل مؤسسات وبرامج التمويل. لذا توصي الدراسة بأهمية قيام الجهات المختصة بتمويل المشروعات متناهية الصغر عن طريق زيادة قيم القرض والاستمرار في التمويل بعد القرض الأول من أجل استمرار المشروع متناهي الصغر واستدامته، بالإضافة لتسهيل طرق السداد وزيادة التسهيلات المتعلقة بضمان القرض.

تمثلت أهم التحديات التي واجهت المرأة الريفية أثناء تنفيذ المشروع متناهي الصغر في الإمكانيات المادية، يليها مشكلة التسويق، ثم مشكلة التدريب والتأهيل من قبل الجهات الممولة للمشروع. لذا توصي الدراسة بضرورة قيام المنظمات الداعمة للمشاريع متناهية الصغر بعمل دورات تدريب وتأهيل المرأة الريفية الراغبة في إقامة مشروع متناهي الصغر على كافة النواحي الإدارية والتسويقية، وتنظيم معارض أو أماكن تسويقية مخصصة لتسويق منتجات هذه المشاريع، ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدة صاحبات المشاريع متناهية الصغر على تسويق منتجاتهم داخل وخارج قريتهم.

المراجع

إبراهيم، محمد سليمان، ودراز أحمد. (2009). دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصادية واجتماعية بقرية العصلوجي الشرقية، المؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية، معهد التخطيط القومي، المركز الديموجرافي، القاهرة، مصر.

أحمد، سلوى محمود أبو ضيف. (2016). دور التمويل متناهي الصغر في التخفيف من حدة البطالة في مصر. مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك). 7 (22):105-124.

أحمد، مالك عبد الحسين (2012). تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، مجلة الاقتصادي الخليجي. مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة، العراق. 23: 110–135.

الإمام، مي محمد، العزبي، محمد إبراهيم، سعفان، إبراهيم أبو خليل. (2008). فوائد المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية: دراسة حالة. مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة. 4 (1): 208-2013.

الخالدي، نبيل عمران موسي. (2015). العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة الريفية في المشروعات الصغيرة في العراق، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق. 1-39.

الشايب، إيهاب طلعت. (2010). أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على معيشة الفئات المستهدفة: دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتميل الأصغر، الدراسات العليا، وحدة الشهادات المهنية، قسم إدارة الاعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر. 1-137.

المجلس القومي للمرأة. (2017). الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030-الرؤية ومحاور العمل، طبعة أولى، مدينة نصر، القاهرة، مصر.

بالي، محمود علي عطية متولي. (2009). تقويم دور المشروعات متناهية الصغر بجمعيات تنمية المجتمع المحلي في تحسين نوعية حياة المرأة الريفية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية "الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة"، مارس 2009، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان. 4: 1951-2032.

تيماشيف، نيقولا. (1993). نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة، محمد الجوهري، محمد على محمد، السيد محمد الحسينى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 568 ص ص.

حماد، جمال محمد، (2016). دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي -"دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف" . حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة المنوفية. 44: 347-396.

حلمي، إجلال إسماعيل. (2003). إعادة هيكلة الرأسمالية: تمكين أم تهميش للمرأة المصرية: دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

عبد الحميد، هشام سيد. (2007). المدخل إلى الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية"، دار المهندس للطباعة، القاهرة.

عبد المنعم، هبة، الوليد، طلحة، إسماعيل، طارق. (2019). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الإمارات العربية المتحدة. 1-189.

عفيفي، أمل جابر حسن خليل. (2009). تقويم أداء الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلون، مصر. 300ص ص.

عوض، أسماء سعيد محمد أحمد. (2010). المتطلبات التنظيمية اللازمة لنجاح الجمعيات الأهلية الوسيطة في مواجهة مشكلات التمويل متناهي الصغر. المؤتمر العلمي 23 للخدمة الاجتماعية-انعكاسات الازمة المالية العالمية على سياسة الرعاية الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر. 1 (9): 4206-4382.

فرج، حنان مكرم. (2007). تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الفيوم، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر. 225 ص ص.

قطان، فادي. (2006). التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية من المنطقة العربية، كلية الإدارة، جامعة تورينو، تورينو، إيطاليا .www Saa.unito:it

محمد، وفاء عبد الكريم، بيومي، منار عزت. (2018). دراسة مقارنة لمشاركة المرأة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، المجلد 28، عدد 2 يونيو، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الدقي، القاهرة. 901-914.

مقداد، فايز جادالله، حبيب، وائل ذكي ، الحسون، هاني سليمان. (2019). دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على تمكين المرأة الريفية في محافظة درعا. إدارة بحوث الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، الهيئة العامة للبحوث الزراعية، دمشق، سوريا. المجلة السورية للبحوث الزراعية. 6 (3): 154-172.

Hamad, M. (2010). Financial services to the poor: An introduction to the special issue on Microfinance. Developing Econ. 48. (1): 1-14.

Krejcie, R.V., and Morgan D.W. (1970) . Determining Sample Size for Research Activities. Educ. Psychol. Meas. 30 (3):607-610.